مكانة تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة «2008–2017» دراسة وصفية تحليلية

The Position Of NAFTA In The Algerian Foreign Trade: An Analytical Study "2008-2017"

أ. دويس عبد القادر
جامعة عبد الرحمن ابن خلدون، تيارت، الجزائر
kader. douis@univ-tiaret. dz

أ. د. بابا عبد القادر
جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر
baba_aek@gmail. com

تاريخ الاستلام: 2018/09/13 تاريخ القبول: 2019/01/13

الملخص:

ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المسائل الاقتصادية التي أدت إلى الكثير من الجدل بين المختصين في الاقتصاد الدولي، ومثال ذلك "تكتل النافتا"NAFTA ، فرغم أن هذا التكتل هو اتفاق تجاري شديد الوضوح فإن آثاره الاقتصادية على الولايات المتحدة تعتبر محدودة نسبيا. وعليه فقد هدفت هذه الدارسة إلى محاولة وصف المكانة التي يحتلها تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA" في التبادلات التجارية الجزائرية، ولكمن خلال إعطاء لمحة تعريفية لهذا التكتل، ودراسة طبيعة العلاقة بين الجزائر ودول التكتل ،كما سعت أيضا إلى محاولة تبيان أهمية حجم التبادل التجاري بين أعضاء التكتل والجزائر من جهة، والتكتل مجتمعا والجزائر من جهة أخرى خلال آخر عشر (10) سنوات (2008 – 2017)، من أجل البحث عن السبل الكفيلة بتعزيز التبادلات (صادرات) التجارية الخارجية الجزائرية وتكتل NAFTA في ظل البيئة الدولية التي تتلاحق موجاتها تباعا.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية جزائرية، تكامل، تكتلات اقتصادية، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، صادرات، واردات.

Abstract :

In the last two decades, the international scene has witnessed some debatable economic issues, such as the formation of NAFTA trading bloc, which is a very clear trade agreement, although its economic impact on the United States are relatively limited. Therefore, the aim of this study is to describe the impact of the North American Free Trade Agreement (NAFTA) on the Algerian foreign trade. For we will give a brief overview of this trading bloc, then inspecting the nature of the relationship between Algeria and this trading bloc, and finally studying the trade between Algeria and each member of this bloc. The study includes 10 years period (2008-2017). Giving some recommendations to enhance Algerian foreign trade (exports) with NAFTA trading bloc in a complex international environment is the other objective of this paper.

Key Words: Algerian Foreign Trade, Integration, Economic Trading Blocs, NAFTA, Exports, Imports.

JEL Classification: F02, F17.

*مرسل المقال: دويس عبد القادر (kader. douis@univ-tiaret. dz)

المقدمة

يعتبر التكامل الإقليمي بين الدول جانباً–من جوانب عديدة–يدخل في استراتيجية التنمية، التي تستوجب نظام دولي في شكل تكتلات ورافض التوجه بإمكانية قطرية فردية، ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكامل شرعيتها ومبرراتها حتى غدت توجها عالميا لا يخص الدول النامية بقدر ما يخص الدول المتقدمة. وتعتبر منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا " **NAFTA** شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة، وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف اقل نموا، ونجد أن قيام هذه المنطقة أملته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية، وتحاول الحد منها بدعوى أنها تعوق تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة معظم القرن العشرين، أما خلال العقدين الأخيرين من هذا الأخير تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة تجارة حرة مع مجموعة من الدول، ومن بينها اتفاقية "النافتا". وأمام هذه الأحداث المتسارعة تطمح الجزائر في أن تندرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن احتكارها لنشاط التجارة الخارجية، فمع القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد وتوجهات حديثة من حيث مناطق التبادل التجاري أو الشركاء الدوليين في العمليات التجارية الخارجية.

وعليه تحاول هذه الدراسة الإجابة على **الاشكالية التالية:** ما هو واقع وحجم التبادل التجاري الخارجي للجزائر مع تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية خلال الفترة 2008–2017؟

للإجابة على الإشكالية السابقة كان لزاما علينا التطرق إلى المحاور التالية:

- ماهية التكتل الاقتصادي؛
- تعريف، نشأة ودوافع إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛
- حجم التجارة الخارجية الجزائرية مع تكتل النافتا خلال الفترة 2008 – 2017.

1. مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية

نتفق أنه يوجد اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي(**Integration**) وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (**Integer**) الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح.

كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي كما يلي:

. 2 تعريف التكامل الاقتصادي:

يعرف ""**بيلا بلاسا**"" التكامل الاقتصادي على انه عملية وحالة، فبوصفه عملية فانه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على انه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (بلاسا، 1964، 10).

أما الاقتصادي"**ميردال**"" فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم (خواجكية، 2014، 30)

يرى الاقتصادي ""**ماخلوب**"" أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الاستفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل وهنا يناقش ""**ماخلوب**"" التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة (وليامسون،1981، 41)

أما الاقتصادي ""**هوفمان**"" يقول بان قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية.

يعرف ""**تنبرجن**"" التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي وايجابي فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، كإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية والقيود الكمية الأخرى، أما الناحية الايجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم الداخلية بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال إلى المجتمع الجديد (علي، 2008، 12).

وقد يمكن إعطاء مفهوما شموليا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز تدريجيا أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها. كما انه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، ودون أن ندخل في جدلية تحديد مفهومه نأخذ أحد تلك التعاريف، والذي يرى أن مصطلح التكامل يعني "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد وينطوي هذا التعريف على ستة أبعاد يمكن تلخيصها فيما يلي:

البعد الأول: يتعلق بطبيعة المفردات التي يجري التكامل بينها.

البعد الثاني: ينصب على نوع النشاط الذي يجري التكامل بشأنه من بين أوجه نشاط هذه المفردات
البعد الثالث: يرتبط بما سبق وهو إمكانية تعدد صيغ التكامل مع اختلاف المفردات ونشاطاتها.
البعد الرابع: أن هذا التوجه يتخذ صفة الديمومة، وهو ما يميزه عن ترتيبات مؤقتة تنتهي في أجل محدود
البعد الخامس: هو أن التكامل يتحقق بتراضي الأطراف المعنية، وبالتالي فهو لا يشمل حالات الضم بالقوة
البعد السادس: هو أنه لابد من شعور المفردات بجدوى التكامل في تحقيق غاياتها بشكل أفضل من ذلك الذي توفره الأسس البديلة لتنظيم العلاقات فيما بينها.

1. 2. نشأة النافتا، مبادئها وأهدافها:

أ. نشأة النافتا: دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا، بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية، وبعد الكثير من المداولات صادق الكونجرس الأمريكي على منطقة التجارة الحرة في عام 1993 (سبرينكل &تشالز،2015، 275). وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة وأصبحت سارية المفعول في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992، كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوربا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها إلى الإسراع في عقد اتفاقية النافتا(Husted & Melvin, 2007, 413) .

مما يؤكد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، كما تحاول ان تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة، ثم صدر الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الأمريكيتين عام 1994 متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008 وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كيبيك الكندية في "أفريل" 2001، وقد دعى بيان هذه القمة إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان، للانضمام إلى تجمع الأمريكيتين لهذا يرى البعض ان أمريكا هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي التالية:

- المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة،
- القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان؛
- القلق الأمريكي من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

ب. مبادئ النافتا: اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت ما يلي (محمد، 2014، 79) :

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاث؛
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل؛
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية؛
- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة ان تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن عنه لذلك بستة أشهر؛
- السماح بانضمام أعضاء آخرين؛
- العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق؛
- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم؛
- استفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال؛
- تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البيئية؛
- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

شملت أيضا اتفاقية النافتا بعض الاتفاقيات الجانبية ، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة، حيث نصت على ان تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ "النافتا" ، والسبب في ذلك التخوف من ان بعض المنشاة من خارج دول النافتا سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة ، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا (Salvatore, 2007, 433)

ت. أهداف النافتا: تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها (محمد، 2014، 82) :

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل؛

- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات انه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05% من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0. 3% في الولايات المتحدة و0. 87% في كندا وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات؛

- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء؛

- قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية؛

- رفع القدرة التنافسية لمنشاتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة؛

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية كل دولة؛

- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا واسيا وبالتحديد في اليابان؛

- زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوربي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم؛

- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

- تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

وتتمثل توجهات النافتا في تحرير التجارة المتبادلة لحولي 900 سلعة من التعريفة الجمركية بشكل متدرج فالفئة (ا) من هذه السلع تتمتع بتحرير فوري والفئة (ب) بتحرير بعد خمسة سنوات، والفئة (ج) بعد عشر سنوات، والفئة (د) بعد خمسة عشر سنة هذا مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3. أثر اتفاقية النافتا على الدول الأعضاء

إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يصحبها آثار على الدول الأعضاء سواء تعلق الأمر بالناتج المحلي أو سوق العمل والتوظيف أو البيئة فضلا عن الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى.

1. 3. بالنسبة للمكسيك:

من المتوقع ان المكسيك تتحصل على بعض المزايا ويرجع ذلك إلى الأحجام النسبية للاقتصاديات الثلاثة، فمع مرور الوقت أصبحت رؤوس الأموال المكسيكية داخلة في مشاريع مشتركة مع الشركات الأمريكية واليابانية مما يقلل بشكل كبير من تسرب رؤوس الأموال المكسيكية إلى الخارج.

إضافة إلى ذلك نذكر أهم المزايا على النحو التالي:

- انتقال الإنتاج إلى المكسيك انتقلت معه التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما طور القاعدة التكنولوجية وتحسين البيئة التقنية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية؛
- ساعدت اتفاقية النافتا المكسيك في تنفيذ سياساتها الاقتصادية وتدعيم الإصلاحات الاقتصادية خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة كالاتصالات والنقل البري والمنسوجات وغيرها؛
- الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية؛
- في دراسة أجرتها اللجنة الأمريكية للتجارة الدولية تراوحت تقديرات الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 0. 1% و11. 4%.

2. 3. بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية:

تسعى الولايات المتحدة من خلال اتفاقية النافتا إلى مواصلة سياساتها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل مواز للقوة الصاعدة الأوربية، كما كان الهدف الرئيسي بأمريكا هو فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية ومن بين الآثار التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد اتفاقية النافتا نذكر ما يلي:

- فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما ان ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية؛
- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا لاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنويا إلى حوالي ضعف نمو الإنتاجية للعامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوربي أو التكتل الأسيوي؛
- زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا والمكسيك التي ستتمتع بإعفاءات تعريفية وغير تعريفية لا نظير لها، بشكل يزيد من نسبة الصادرات الأمريكية لهذه الدول بمقدار 1 تريليون في السنوات التالية لعام 2010؛
- انتقال الوظائف العمالية من العمالة الأمريكية إلى العمالة المكسيكية وذلك لرخص العمالة المكسيكية وهذا الأمر سوف يمثل تهديدا لمئات الآلاف من العاملين الأمريكيين الذين يعانون أصلا من البطالة حيث تصل نسبتها إلى 6. 8% وذلك في إحصاءات عام 1993لذلك نجد في الولايات المتحدة ان المعارضة ضد النافتا جاءت من النقابات العمالية التي رأت فرص العمل تصدر إلى المكسيك.

3. 3. بالنسبة لكندا:

أما بالنسبة لكندا فان التكتل سيتم بطبيعة دفاعية إلى حد كبير، فالنمو الاقتصادي في كندا ظل يعتمد منذ الحرب العالمية على الموارد الطبيعية. غير انه مع بداية الثمانينات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة من قطاع الموارد الطبيعية في النفاذ، وأصبح من المهم تعويضها من خلال التطور في الصناعة وبالتالي من خلال إمكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق الذي يزيد عشرة أمثال حجم الاقتصاد الكندي، كما يشكل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي لكندا حيث تستقبل نحو 80% من الصادرات الكندية وتصدر نحو 24% من صادراتها إلى السوق الكندي عام 1986.

وسعت كندا أن لا تبقى معزولة في محيطها القريب (أمريكا الشمالية)،الاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات (الاتصالات، النقل، التكنولوجيا الحديثة).

فمن بين الآثار الناتجة عن اتفاقية النافتا على كندا نذكر ما يلي:

- فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات البحرية بين دول التكتل؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك؛
- مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عملية التنقيب والإنتاج؛
- فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات العاملة في مجال الطاقة؛
- احتفظت كندا من خلال الاتفاقية بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة؛
- تستفيد كندا من تسهيل النقل البري والجوي وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية.

انطلاقا مما سبق يتضح ان اتفاقية النافتا تهتم بالجانب التجاري فقط حيث لا يفترض وجود تنسيق للسياسات الأخرى (المالية والنقدية) بين الدول الأعضاء عكس الاتحاد الأوربي حيث التكامل على جميع الأصعدة، كما ان هذه الاتفاقية لا تمنع شركائها من عقد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى.

4. حجم التبادل التجاري الخارجي للجزائر وتكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية:

تشير معطيات الجدول رقم 01 والجدول رقم 02 التالي ذكرهما إلى حجم التبادل التجاري الخارجي للجزائر ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA التي تعتبر شريكا تجاريا مهما كونه تكتل إقتصادي يضم أهم إقتصاد عالمي متمثل في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المكسيك وكندا خلال آخر عشرة (10) سنوات، حيث يتضح من خلالهما الاتجاه العام لقيمة الصادرات والواردات الجزائرية من وإلى تكتل النافتا الذي ورغم التسارع والاضطرابات التي يشهدها الواقع الاقتصادي العالمي يضل هذا التكتل يحوز على نسبة معينة بالرغم من قلتها مقارنة مع إجمالي المعاملات التجارية الخارجية للجزائر، ويرجع السبب الرئيسي لهذا الاتجاه في حجم التبادل التجاري هو الموقع الجغرافي للجزائر حيث تعتبر أوربا الشريك التجاري الأول لدول شمال إفريقيا من حيث الصادرات نتيجة لطبيعتها (محروقات)، وإلى كل من تركيا والصين من حيث الواردات حسب تقارير مديرية الجمارك الجزائرية.

الجدول رقم 01: الصادرات الجزائرية إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA

خلال الفترة 2008-2017 **الوحدة*: مليون دولار أمريكي**

الزبائن التجاريين	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	79,29	45,19	16,81	73,43	71,86	65,99	60,38	34,79	29,99	35,19
منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	24,55	12,81	16,81	19,60	15,88	8,43	6,12	2,86	5,21	4,14
الولايات المتحدة الامريكة	18,95	10,36	13,82	15,12	10,77	5,34	4,77	2,21	3,86	3,46
كندا	5,42	2,43	2,97	4,45	5,08	3,05	1,33	0,64	1,30	0,66
المكسيك	0,18	0,01	0,02	0,01	0,02	0,04	0,01	0,009	0,04	0,001

Source: https: //www. trademap. org, October *18th, 2018 at: 15: 00*

يستنتج الباحثين من الجدول أعلاه أن مساهمة كل من كندا والمكسيك مجتمعة أقل من مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية كزبون للمبادلات التجارية الخارجية ، كما ان المكسيك وكندا تربطهما بالجزائر روابط تجارية معتبرة نوعا ما، حيث بلغت 5,42 مليون دولار أمريكي بالنسبة لكندا سنة 2008و 0,18 مليون دولار أمريكي بالنسبة للمكسيك في نفس السنة، في حين بلغت 18,95 مليون دولار أمريكي للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت في معظمها مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية اكبر من مساهمة كل كندا والمكسيك عبر سنوات الدراسة أي من 2008م إلى غاية 2017م، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تطور في حجم التجارة الخارجية لدول NAFTA من24,55 مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى 19,60دولار أمريكي سنة 2011 وكان تناقص حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص واضحا مما انعكس على تكتل NAFTAحيث تراجع عبر الزمن من 19,60مليون دولار أمريكي سنة 2011م إلى 4,14 مليون دولار أمريكي سنة 2017م مرورا بقيمة 2,86 مليون دولار أمريكي سنة 2015 م وهذا ما يدل على ضعف حجم الاقتصاد الجزائري في مجال الصادرات من مختلف السلع نحو العالم الخارجي وإلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وإذا أردنا التفصيل في ذلك فإنه يمكن حصر ذلك في نوع السلع التي يتم تصديرها خارج قطاع المحروقات، وحسب الإحصائيات الأخيرة في الفترة الخاصة بخمسة أشهر الأولى من سنة 2017 (الجمارك الجزائرية، 2017) كانت دولة إيطاليا هي الزبون الرئيسي أو الزبون الأول للجزائر بنسبة 16،57% من إجمالي المبيعات أو الصادرات الجزائرية وكانت متبوعة بدولة اسبانيا بنسبة 11,81% ثم في المرتبة الثالثة فرنسا بنسبة 11,69% من إجمالي الصادرات وبالتالي فالمراتب الثلاثة الأولى للزبائن الجزائريين هي خاصة بدول أعضاء في التكتل الأوروبي أو ما يعرف بالاتحاد الأوروبي هذا مع ملاحظة ان هذه النسبة متطورة بنسبة 17,10بالنسبة لإيطاليا وبنسبة 58,32% للدول الثلاثة مجتمعة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016. والشكل الموالي يوضح حجم التبادل التجاري "الصادرات " للجزائر وتكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

الشكل رقم 01: الصادرات الجزائرية لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA خلال الفترة 2008 – 2017

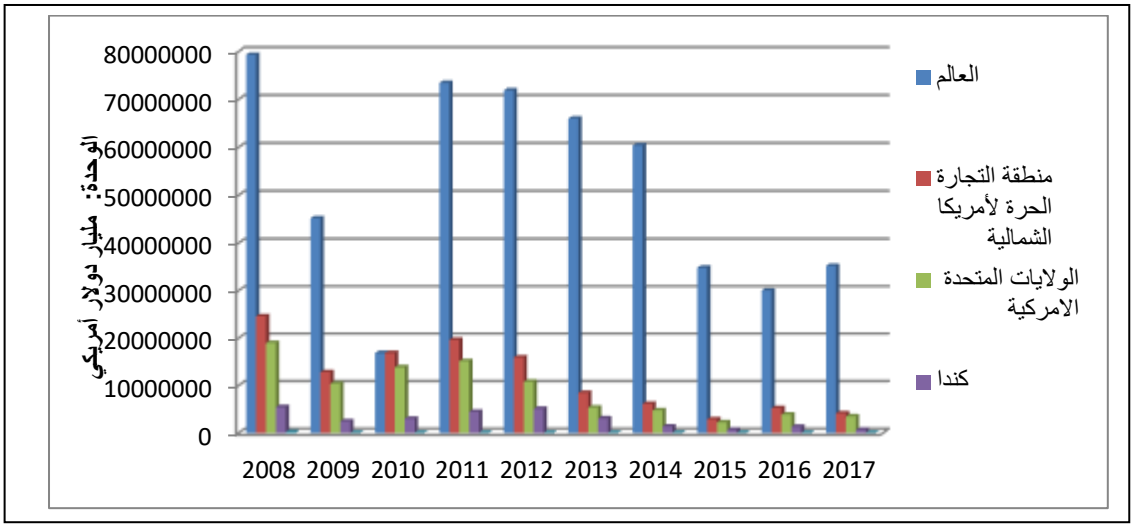

المصدر: إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم: 01.

الجدول رقم02: الواردات الجزائرية من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNAFTA

خلال الفترة 2008–2017. **الوحدة: مليون** دولار أمريكي

المومنين التجاريين	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	39,47	39,25	40,99	47,21	50,36	54,90	58,61	51,80	47,09	46,05
منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	3,78	2,65	2,68	2,72	2,49	2,89	3,71	3,74	3,10	2,58
و.م.أ	2,19	2,01	2,12	2,17	1,76	2,37	2,88	2,74	2,31	1,84
كندا	0,96	0,41	0,32	0,25	0,52	0,40	0,45	0,60	0,51	0,60
المكسيك	0,61	0,22	0,23	0,28	0,20	0,12	0,37	0,39	0,27	0,13

***Source*:** https: //www. trademap. org/ | *18octobre, 18th,2018 at : 15 : 50*

نستنتج من الجدول رقم 02 أن حجم التبادل التجاري معبرا عنه بالوحدات النقدية للولايات المتحدة الأمريكية كمورد للجزائر خلال سنوات الدراسة كان في استقرار نسبي و ذلك خلال الفترة " 2008 م حيث بلغ 2,19 مليون دولار أمريكي وسنة 2009 تراوح في حدود 2,01 مليون دولار أمريكي ليصل على أقصاه سنة 2014 بمبلغ 2,88 مليون دولار أمريكيكما ان المكسيك و كندا كان حجم التعامل معهم مجتمعين قليل مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح في الجدول و يعزي الباحثين هذا التبادل المتواضع جدا مع كل من كندا و المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعين أو ما يعرف بتكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى كون الإحصائيات الأخيرة في الفترة الخاصة بخمسة أشهر الأولى من سنة 2017 (الجمارك الجزائرية، 2017) نجدالصين تحتل المرتبة الأولى في تمويل الجزائر من السلع بمبلغ 3.925.000.000 دولار أمريكي و هو ما يعادل نسبة 19,95% من أجمالي

الواردات الجزائرية وهي محققة ارتفاع بنسبة 10,44% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016، ليأتي بعد ذلك كل من فرنسا و ايطاليا و ألمانيا و اسبانيا بنسب: 08,50%، 07,03%، 06,80%، 06,24%، على التوالي بمبلغ إجمالي قدره 5621.000.000 دولار أمريكي، حيث بلغت 5423609 دولار أمريكي بالنسبة لكندا سنة 2008 و180298 دولار أمريكي بالنسبة للمكسيك في نفس السنة، في حين بلغت 18952459دولار أمريكي للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت في معظمها مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية اكبر من مساهمة كل كندا و المكسيك عبر سنوات الدراسة أي من 2008م إلى غاية 2017م، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تطور في حجم التجارة الخارجية لدول NAFTA من24556366 دولار أمريكي سنة 2008م إلى 19604313دولار أمريكي سنة 2011 وكان تناقص حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص واضحا مما انعكس على تكتل NAFTAحيث تراجع عبر الزمن من 19604313دولار أمريكي سنة 2011م إلى 4146941 دولار أمريكي سنة 2017م مرورا بقيمة 2863994 دولار أمريكي سنة 2015 م و هذا ما يدل على ضعف حجم الاقتصاد الجزائري في مجال الصادرات من مختلف السلع نحو العالم الخارجي وإلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ،و الشكل الموالي يوضح حجم التبادل التجاري "الواردات " للجزائر و تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

الشكل رقم 02: الواردات الجزائرية من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA خلال الفترة 2008 – 2017

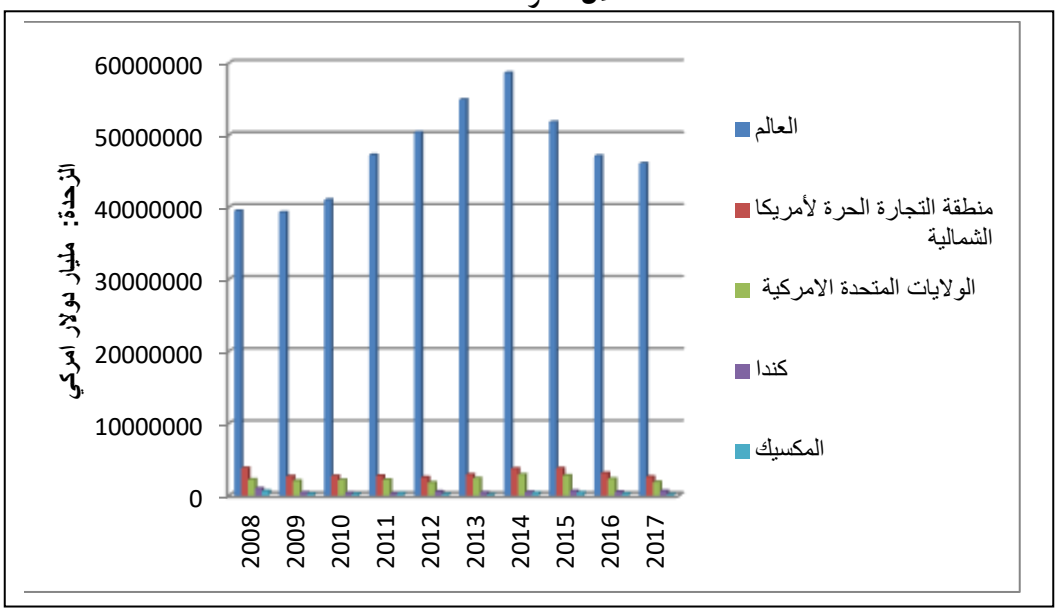

المصدر: إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم: 02.

الخاتمة:

بعد استعراضنا لمختلف التعاريف حول التكتل الاقتصادي والوقوف على أهم ما يميزه وما هي الدوافع نحو إنشاء أي تكتل إقتصادي بالدرجة الأولى مع تركيزنا على تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ودراسة وتتبع بالتحليل لحجم التعاملات التجارية عبر الزمن خلال فترة الدراسة والتي حصرناها في آخر عشرة (10) سنوات وملاحظة التطورات في حجم التجارة الدولية ومناطق التبادل ومكانة تكتل NAFTAفي تعاملات التجارة الخارجية الجزائرية، أصبح الخيار الصحيح بالنسبة للدول التجمع في شكل تكتلات دولية من أجل تعاون اقتصادي وتبادل تجاري يخدم مصالح الدول المنضمة إلى هذا التحالف الاقتصادي إضافة إلى التخفيف من الصدمات التي قد تتعرض إليها دول التكتل متفرقة، كما أصبح وسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، وهو ما أسس لنظام اقتصادي جديد يتشكل من مجموعات اقتصادية تضم كل مجموعة اقتصادية دولتين أو أكثر تجمعهم روابط تكاملية ومن أهم تلك الروابط الحدود الجغرافية. وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

– تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

– التنويع في هيكل الصادرات وفتح أسواق جديدة خاصة للدول العربية التي تعاني مشكل التنويع في السلع المصدرة معتمدة فقط على المواد الخام والنفط.

– المبادرة بتفعيل التكتلات القائمة على غرار تكتل الاتحاد المغاربي والاستفادة من موقع ومساحة الجزائر في المبادلات العالمية.

– وضع سياسة مشتركة بين الدول العربية أو الإفريقية في العلاقات الخارجية والتبادل التجاري مع مختل التكتلات الاقتصادية الأخرى على غرار تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتحرك المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية والتنموية التي يمكن ان توجهها هذه الدول – النامية – منفردة.

– على الجزائر لتعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية وتعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

– على الجزائر تعزيز التعاون بين دول الشمال المتقدم، والتأكيد على إزالة العقبات لدخول أسواق الدول المتقدمة كما تعمل على البحث والتفكير في الانخراط أو التكامل في تكتلات اقتصادية متطورة.

– على الجزائر النظر باستراتيجية بعيدة المدى من حيث البحث عن التكامل السطحي القائم على تبادل السلع فقط، والتوجه نحو التكامل العميق ليشمل مثلا التجارة في الخدمات، الاستثمار، مع إزالة العقبات التي اعترضت مناهج التكامل التقليدية.

المراجع المستعملة

- بلاسا. بيلا، (1964)، نظرية التكامل الاقتصادي، (رشيد البراوي، المترجمون) القاهرة: دار النهضة العربية.
- وليامسون. جون، (1981)، التكامل الاقتصادي العربي، (و آخرون) لبنان، مرطز دراسات الوحدة العربية.
- سبرينكل. ريدشاردل وتشالز. دبليو، (2015). الاقتصاد الدولي، لبنان، صائغ عالمية ناشرون.
- علي. عبد الرحيم يونس، (2008). دور التجمعات الاقليمية في دعم التكامل الاقتصادي الإفريقي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية: رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، غير منشورة.
- محمد. عمر مصطفى. (2014)، التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة– القاهرة، مؤسسة طيبة للنسر والتوزيع.
- خواجكية. محمد هشام، (2014). التكتلات الاقاصادية الدولية، جامعة حلب، مديرية المطبوعات الجامعية.
- مديرية الجمارك الجزائرية، (2017)، التقرير السنوي. الجزائر، المديرية العامة للجمارك الجزائرية.
- الجزائرية مديرية الجمارك، (2017)، التقرير السنوي. الجزائر، المديرية العامة للجمارك الجزائرية.
- www. trademap. org
- Salvatore.D. .(2007) *International Economics.* Wiey.
- Husted. S & Melvin.M .(2007) *International Ecinomics.* addition-wesley.

* المبالغ المبينة في الجدول رقم 01 والجدول رقم02 تزيد بقليل عن ما هو مسجل في الجدولين وذلك لأن الباحثين إعتمد على رقمين فقط بعد الفاصلة .